

حكومة الكاظمي تلقي طوق نجاة لكردستان لحل ملف النفط والغاز



كشفت وزارة النفط عن عرض حكومي تقدمت به لإقليم كردستان كحلّ وسط لقرار المحكمة الاتحادية التي حكمت بعدم دستورية قانون النفط والغاز في الإقليم.

وتضمن العرض الحكومي تسليم الإقليم جميع العقود الى المركز مقابل ان يقوم الأخير بتأسيس شركة نפט مقرها أربيل تقوم بإدارة الملف بالإضافة الى فتح حساب في مصرف عالمي تودع فيه إيرادات النفط والغاز المصدر.

وأعربت أوساط معنيّة بشؤون الطاقة عن خشيتها ان يكون الحلّ مجرد صفقة بين حكومة تصريف الاعمال مع حكومة الإقليم للالتفاف على قرار المحكمة الاتحادية الذي تلزم بموجبه أربيل تسليم ملف النفط والغاز الى الحكومة المركزية.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا أصدرت، في 15 شباط الماضي، حكماً يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان الصادر عام 2007، وقضت بإلغائه لمخالفته أحكام مواد دستورية، فضلاً عن إلزام الإقليم بتسليم الإنتاج النفطي إلى الحكومة الاتحادية.

ورفضت حكومة إقليم كردستان قرار المحكمة الاتحادية ووصفته بـ"المسيء"، رافضة الالتزام بمضمونه، مجددة التزامها بضرورة إقرار قانون للنفط والغاز في مجلس النواب الاتحادي.

وبعد شهرين من صدور قرار المحكمة الاتحادية، أرسل إقليم كردستان وفداً حكومياً لمناقشة الموضوع مع وزير النفط العراقي احسان عبدالجبار.

ويضم الوفد الكردي عدداً من المسؤولين في الحكومة ووزارة الثروات الطبيعية بضمنهم ثلاثة مسؤولين بدرجة وزير.

وكشف عبدالجبار، خلال مؤتمر صحفي جمعه مع الوفد الكرد برئاسة خالد شواني، عن حزمة مقترحات تم مناقشتها مع الوفد.

وأوضح وزير النفط، في بيان نشرته الوزارة، أن "المبادئ الأساسية تضمنت إرسال كافة العقود والاتفاقيات التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الدول والشركات النفطية، لغرض مراجعتها وتعديلها وتحسينها، فضلاً عن تحويل جهة التعاقد من وزارة الثروات الطبيعية إلى شركة نفطية تؤسس لهذا الغرض بموجب قرار من مجلس الوزراء يكون مقرها في أربيل، تُملِكُ للسلطة الاتحادية، وتُحوّل بإدارة مجمل النشاط النفطي بموجب صلاحيات ومعايير واصل يتم إعدادها وتقديرها من قبل شركة النفط الوطنية ووزارة النفط الاتحادية".

وأشار عبد الجبار إلى "تضمين الأساسيات أيضاً، فتح حساب ضمان مصرفي في أحد المصارف العالمية لغرض إيداع كافة إيرادات بيع وتصدير النفط الخام، يُملِكُ لوزارة المالية ويستخدم لتأمين مدفوعات لصالح الإقليم في حال تأخير إرسالها من وزارة المالية الاتحادية".

ولفت وزير النفط إلى "العمل المشترك لحل جميع الإشكاليات والتقليل وردم الفجوة التي خلفتها مشاكل السنوات الماضية، والانطلاق إلى مرحلة جديدة من التعاون وبما يخدم الصالح العام"، مشيراً إلى أن "وفد الإقليم سيعود للتشاور مع حكومته، من أجل انطلاق جولة أخرى من الحوارات والنقاشات".

بدوره اعتبر رئيس وفد الاقليم خالد شواني ان "الاجتماعات اتسمت بالصراحة"، مشيرا الى "الاتفاق على وضع آليات يمكن ان تشكل خطة عمل مستقبلية لمعالجة إشكالية النفط بكل مفاصلها بشكل جذري".

وشدد المسؤول الكردي على ان "قانون النفط والغاز هو الحل الأمثل لإزالة كافة المشاكل"، معتبرا ان "الاجتماع يمثل بداية جيدة للتعاون بين وزارة النفط وحكومة الإقليم".